تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري

الدكتور: لوهاب حدرباش

أستاذ محاضر قسم " ب "، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية الوضع في ليبيا منذ عام 2011، بداية بتدخل حلف الناتو الذي برر تدخله بالأغراض الإنسانية وفي ذلك محاولة لتبيان وتوضيح المصالح التي أرادت الدول الغربية على رأسها فرنسا وبريطانيا تحقيقها من وراء تدخلها العسكري. ثم الانتقال في الجزء الثاني إلى دراسة الوضع الليبي في مرحلة ما بعد العقيد الراحل معمر القدافي، مع التركيز على الفوضى التي سادت هناك، حيث صار الوضع خطيرا جدا ما ينبئ بانهيار الدولة. والواقع أنّ ذلك كان نتيجة لطبيعة البنى المؤسساتية التي سادت خلال النظام السابق. وهو ما يعكسه تناحر مختلف الفصائل، ما أدى إلى حالة من اللاأمن وعدم الاستقرار المستمرين. وفي الجزء الأخير من هذه الورقة تم التطرق إلى تأثير الوضع الداخلي الليبي على أمن دول الجوار مع التركيز على الجزائر، إلى جانب مختلف الخيارات المتاحة للنظام الجزائري، والخيار المتبنى من قبله، ومبررات ذلك.

Abstract:

The following paper deals with the situation in Libya since the events of 2011. It Starts with NATO's intervention, in order to reveal the real reasons which lay behind it; thus rejecting the arguments given by the interventionists. The second part is devoted to the situation in the post-Kaddafi era, which is dominated by anarchy following the collapse of the State. In fact, this was due to the lack of modern institutions during the previous period. Consequently, the different factions in Libya nowadays are violently struggling against each other, creating an obscured climate. The last part of the paper concentrates on the repercussions of the domestic Libyan conflict on the Algerian security, and the different alternatives available to the Algerian elite to deal with them.

مقدمة:

تعتبر عملية حرق البوعزيزي لنفسه بتونس عند نهاية عام 2010 القطرة التي أفاضت الكأس، وإيذانا لبداية ما عرف بالربيع العربي الذي مس مجموعة من الدول العربية، ومن الملاحظ عدم تناسق مواقف القوى الكبرى والإقليمية إزاء هذه الدول، فرغم استعمال كل الأنظمة العربية للعنف المفرط ضد المدنيين إلا أن طبيعة ردود الأفعال الدولية والإقليمية قد اختلفت من حالة إلى أخرى. ففي حين منحت القوى الغربية الوقت الكافي للنظامين التونسي والمصري لحل أزمتيهما، فإن الأمر كان مخالفا بالنسبة للنظام الليبي إذ ضغطت مجموعة من الدول على مجلس الأمن لإصدار قرار يسمح لها بالتدخل عسكريا بحجة إنقاذ المدنيين من تعسف السلطة الحاكمة.

غير أن التدخل في ليبيا لم يزد الأوضاع إلا سوء، فكانت نتائجه وخيمة على ليبيا دولة وشعبا، وامتدت حتى على دول الجوار، وهو ما ستحاول هذه الورقة البحثية التطرق إليه من خلال الإجابة عن **الإشكالية** التالية:

– ما هي تداعيات التدخل العسكري للناتو في ليبيا على المستويين المحلي والإقليمي؟ وكيف تعاملت الجزائر مع ذلك لصيانة أمن إقليمها الوطني؟

وتنطلق الورقة البحثية من **فرضية** مفادها أن التدخل العسكري الخارجي في النزاعات الداخلية يزيد من تعقيد المشاكل دون احتوائها.

ولتحليل الوضع اعتمدت الدراسة على النظرية الواقعية لتفسير أغراض التدخل العسكري الذي شنته مجموعة من الدول الغربية التي ساندتها بعض دول الخليج العربية، والذي تختفي وراءه عدة مصالح تسعى الدول المتدخلة لتحقيقها، كما تم تبني جملة من المقاربات التي تساعد على تفكيك الإشكالية وتحليلها، كالاقتراب الجيو اقتصادي ونظيره الجيوبوليتيكي.

وتنقسم الدراسة إلى محورين، يتناول الأول طبيعة التدخل وآلياته، في حين يتناول المحور الثاني تداعيات هذا التدخل المختلفة والمتعددة على ليبيا خاصة فيما تعلق بالجانب الأمني، ثم تأثيره على الأمن الوطني الجزائري بحكم الجوار الجغرافي وطبيعة الحدود بين الدولتين.

المحور الأول: التدخل العسكري في ليبيا:

بدأ الغرب في التخطيط للقضاء على العقيد معمر القدافي منذ استلام "رونالد ريغانRonald Reagan" السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981، حيث قرر الرئيس الأمريكي التخلص من الزعيم الليبي خاصة بعد تدخله في تشاد، وذلك بإشراك فرنسا لإدراكها الواسع لخبايا إفريقيا، وهي الفكرة التي أيدها الرئيس الفرنسي آنذاك "جيسكار ديستانGiscard D'Estaing" مصرحا بما يلي: " **نحضر مع ريغان وأنور السادات عملية عسكرية في ليبيا**"[1]. غير أنه بعد وصول فرانسوا ميتراندFrançois Mitterrand" إلى السلطة رفض المشروع، وعارض مرور الطائرات الأمريكية عبر الأجواء الفرنسية التي أقلعت من بريطانيا، والتي قصفت ليبيا في أبريل 1986، بحجة أن القضاء على الزعيم الليبي سيولد حقد العرب وكراهيتهم للغرب[2].

لكن المعطيات انقلبت في مارس 2011، فقابل حماس فرنسا برودة الإدارة الأمريكية التي لا ترى سببا كافيا لإقحام نفسها في نزاع لا تملك أية مصلحة إستراتيجية فيه باستثناء النفط، لذلك قررت المشاركة في العملية العسكرية لبضعة أيام فقط. الشيء الذي لم يرتح له الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي العازم منذ الوهلة الأولى من بداية الأحداث في ليبيا على استخدام القوة العسكرية للقضاء على القدافي، إذ صرح الصهيوني هنري ليفي في قناة أوروبا 1 يوم 10 مارس 2011 بأن ساركوزي يريد ضربات جوية استباقية ضد قوات القدافي.[3]

وبعد يوم من صدور قرار مجلس الأمن 1973 في 17 مارس 2011 اجتمع ساركوزي بالقيادة العسكرية لدراسة إمكانية توجيه ضربات عسكرية في ليبيا، فكان الرد بأن الأمر قابل للتنفيذ بنجاح مع احتمال خسارة طائرة أو طائرتين لمحدودية الإمكانيات الدفاعية الليبية التي تقتصر على صواريخ سام 6 [4].وعلى إثر ذلك، سعى إلى الحصول على موافقة جماعية في اجتماع مصغر عقده يوم 19 مارس بقصر الإليزيه مع الوزير الأول البريطاني دافيد كاميرون ووزيرة الخارجية الأمريكية هلاري كلينتون، وأعلمهم بالآتي: " **طائراتنا أقلعت في الجو، ونحن لن نفعل شيئا دون رضاكم، الأوامر أعطيت وعند الساعة التاسعة والنصف يمكن لطائراتنا أن تعود أدراجها إذا لم أحصل على الموافقة الجماعية**"[5]. وهو ما تحصل عليه في نفس اليوم ليبدأ القصف مساء.

1- أسباب التدخل: يمكن تقسيم أسباب هذا التدخل إلى قسمين، أسباب معلنة وأخرى خفية:

أولا: الأسباب الخفية: وفقا للطرح الواقعي فإن سلوك أي دولة تحدده مصالح معينة يرجى تحقيقها، ولا مجال للأعمال الخيرية، وعليه فإن وراء تدخل مجموعة من الدول عسكريا تحت غطاء حلف الناتو في ليبيا عند مطلع عام 2011 كان يخفي مصالح معينة.

أ- **النفط:** إن كان الاعتقاد مستقرا حول دوافع غزو العراق فأن الأمر لم يكن كذلك حول الدوافع الكامنة وراء التدخل في ليبيا سنة 2011، فرغم تحجج اليساريين في فرنسا مثلا بالقضاء على القدافي، إلا أن الحقيقة التي لم يصرح بها هي التحكم في نفط هذه الدولة وتسليمه لشركاتها المتعددة الجنسيات.

ارتفع احتياط ليبيا من النفط حسب الوكالة الأمريكية للطاقة من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل بعد اكتشاف النفط الصخري المقدر بـ 26 مليار برميل، لتحتل بذلك المرتبة الخامسة عالميا بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والأرجنتين، مما زاد من العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي إلى 112 سنة. بالإضافة إلى مجموعة من المواصفات التي يتميز بها كالخفة وسهولة الاستخراج وقلة تكاليفه، وخلوه من الشمع وقربه من المستهلكين في أوروبا[6]. ففي تقرير أعدته الأمريكية سارة فلوندرز Sara Floundours نُشر قبيل تدخل الناتو في ليبيا، توصلت إلى أن الغاية من وراء ذلك هو وضع الحلف العسكري على مقربة من أكبر بئرين للنفط في غرب ليبيا وشرقها، إذ قالت: " **جمع البيت الأبيض حلفاءه الإمبرياليين الأوروبيين للتشاور بهدف إقامة مماشي عسكرية انطلاقا من تونس ومصر تحت قيادة البنتاغون بهدف مهاجمة ليبيا بذريعة مساعدة اللاجئين الليبيين الفارين من ويلات الحرب ونير همجية القدافي، وهذا معناه أن الولايات المتحدة رسمت خطتها "أ" على أن يتموقع الناتو على الأراضي المصرية والتونسية لكي يكون على مقربة من أكبر بئري نفط في غرب ليبيا وشرقها، بحيث تم التخطيط في البداية على التنسيق بين البنتاغون والجيشين المصري والتونسي لاجتياح ليبيا**"[7].

إلا أن بعض الآراء تقلل من أهمية هذه المعطيات، وترى بأن الأمر فصل فيه منذ عقود قبل الغزو، فقد هلل القدافي لهذه الشركات ورحب بها منذ تسعينيات القرن الماضي للاستثمار في هذا القطاع. فقد تحصلت الشركة البريطانية "بريتيش بيتروليوم" British Petroleum على عقد مدته سبع سنوات بامتيازين وأكثر من مليار دولار من الاستثمارات المخططة، يمتد الامتيازان على مساحة تفوق مساحة الكويت وبلجيكا معا. وقبل اندلاع الأحداث في ليبيا بأشهر فقط وقّعت الشركات الأمريكية العملاقة في أكتوبر 2010 عقودا

جديدة للتنقيب والاستغلال، منها شركة إكس موبيل وأوكسيدونتال بتروليوم[8] X Mobile & Occidental Petroleum . لكن ماهو ملاحظ هو عدم حصول الشركات الفرنسية على حصتها من النفط الليبي مقارنة بالشركات الأمريكية والبريطانية، وربما هذا ما جعل ساركوزي أكثر تحمسا بإسقاط نظام معمر القدافي.

ب-الرغبة في التواجد العسكري: هناك عدة مؤشرات توحي بأهمية المنطقة العربية للقوى الغربية، وتجعل من العامل الجيوسياسي عاملا مؤثرا في موقف تلك القوى إزاء ما يعرف بالثورات العربية، كالبحث عن موضع قدم لقواتها العسكرية في شمال إفريقيا، إذ حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس قاعد عسكرية على تراب إحدى دول المغرب العربي الكبير، ونقل مقر القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (الأفريكوم) من شتوتغارت بألمانيا إلى إحدى دول شمال إفريقيا.

وتعود فكرة القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا عمليا إلى مارس 2003، عندما أفصح قائد قوات الأطلسي في أوروبا "الجنرال جيمس جونز James Jones" عن رغبة واشنطن في التواجد العسكري على الأراضي الإفريقية قائلا: " **لقد آن الوقت للقوات الأمريكية أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها**"[9].

ولذلك دحض البعض حجة تدخل الناتو في ليبيا عام 2011 لأغراض إنسانية، حيث لطالما قامت الدول الغربية بحماية الأنظمة المستبدة العميلة ذات القيمة الإستراتيجية التي تسمح له بإقامة قواعد جوية وبحرية. وهذا ما رفضه معمر القدافي الذي سمح بنهب ثروات ليبيا الاقتصادية، لكنه امتنع عن التحول إلى حليف إستراتيجي يساهم في العمليات العسكرية الغربية[10]. وبذلك يكون التدخل العسكري للناتو في ليبيا قد منح الغرب أكثر الأراضي العربية موقعا إستراتيجيا، إذ تتوسط ليبيا شمال إفريقيا، وتعتبر المعبر الرئيسي إلى المشرق العربي، وبوابة الغرب، ورأس حربته إلى دول الساحل ومغانم إفريقيا الشاسعة في إفريقيا السوداء[11].

ثانيا- الأسباب المعلنة للتدخل العسكري في ليبيا:

حرّم القانون الدولي عملية اعتداء دولة على دولة أخرى أو التدخل في شؤونها الداخلية، وهي القاعدة التي صارت لا تخدم أغراض القوى الامبريالية. وقد عمدت إلى تبرير تدخلاتها المتكررة في العالم من خلال التدخل لأغراض إنسانية.

أ-**التحجج بالتدخل الإنساني:** كانت العلاقات بين الدول تحتكم إلى السيادة المطلقة للدولة أي حرية الدولة في إدارة شؤونها الداخلية والدولية، وتبلور فيما بعد في شكل قاعدة ترفض التدخل في شؤون الدول وتحرم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، كما جاء في المادة الثانية، الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة: " **يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة**"[12]. واستنادا إلى ذلك تبنت الجمعية العامة العديد من القرارات التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كإعلان سنة 1965 حول رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، والتأكيد سنة 1970 على المساواة بين الدول في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها[13]. كما أيدت محكمة العدل الدولية هذا الاتجاه في العديد من الأحكام التي نطقت بها، حيث اعتبرت التدخل البريطاني العسكري ضد ألبانيا سنة 1965 معارضا للقانون الدولي، وكذا تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية للمعارضة في نيكاراغوا سنة 1971[14].

وأمام التطورات التي عرفتها العلاقات الدولية بعد انهيار المعسكر الشرقي، رفض القضاء والفقه الدوليين الاستمرار في قبول فكرة السيادة المطلقة كأساس للعلاقات الدولية، مع الأخذ بمبدأ السيادة النسبية أو المقيدة بالقواعد الدولية والقيم الإنسانية التي تشارك الدول في وضعها. ومنه صار بالإمكان تعليق السيادة إذا ما أخفقت الدولة في أداء واجباتها ومسئولياتها تجاه مواطنيها. ويشكل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي أرضية ارتكاز نظرية السيادة المحدودة[15]، والمنطلق لمفهوم التدخل الإنساني الذي يتضمن مفهومين أحدهما ضيق والثاني واسع.

- **المفهوم الضيق:** يحصر هذا المفهوم التدخل الإنساني في ذلك التدخل الذي يقتصر على استخدام القوة العسكرية، حيث عرفه القاضي السابق لدى محكمة العدل الدولية" ريتشارد باكستر Richard Baxter" كما يلي: " **كل استخدام للقوة من جانب إحدى الدول ضد أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة، كما**

يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها لخطر الموت"[16]. فحسب هذا المفهوم يكون التدخل الإنساني باستخدام القوة المسلحة لإنقاذ رعايا دولة ما مهددين بالموت أو أخطار جسيمة بعد أن عجزت دولتهم عن توفير الأمن لهم، وقد تكون هي مصدر هذا التهديد.

– **المفهوم الواسع:** لا يكون التدخل حسب هذا المعنى بالقوة المسلحة فقط وإنما قد يكون بوسائل دبلوماسية أو اقتصادية أو سياسية. وقد حددا الأستاذان بالجامعة الحرة ببروكسل" أوليفيه كورتن Olivier Corten" و" بيار كلاين « Pierre Klein » أبرز هذه الوسائل في تنظيم الحملات الصحفية، وتوقيع الجزاءات الاقتصادية، وفرض القيود على بيع الأسلحة، والتدخل المسلح من طرف واحد، واللجوء إلى تدابير القمع التي ينفذها مجلس الأمن طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[17].

وفي إطار إعادة الاعتبار للأمم المتحدة ومؤسساتها في اتخاذ القرارات بشأن الأمن الجماعي وسيادة القانون الدولي، أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات في مجال حماية حقوق الإنسان والأقليات الاثنية والعرقية، وفق الصلاحيات التي يخولها له الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما أدى إلى توسيع نطاق اهتمامه فلم يعد يهتم فقط بالنزاعات الدولية بل أدرج ضمن صلاحياته النزاعات المسلحة الداخلية التي تعرف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. الأمر الذي يجعل التدخل الأممي مشروعا باعتبار الحروب الأهلية وعمليات الانسلاخ والتجزئة والانقسامات الاثنية والحروب القبلية مهددة للسلم والأمن الدوليين[18]، وبذلك فهي تتلاءم والفصل السابع وخاصة نص المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة ومما فيها: " **يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقا لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه**"[19].

وفي هذا السياق ورد في ديباجة القرار الصادر عن معهد القانون الدولي بتاريخ 25 أوت 1999، بأن النزاعات الداخلية بين مختلف الجماعات لا تعني فقط الدولة بل تمس مصالح المجموعة الدولية بكاملها. في حين أكدت محكمة العدل الدولية المادة الأولى من اتفاقيات جنيف حول احترام ووجوب دفع الآخرين لاحترام كل الاتفاقيات التي نصت على القانون الدولي الإنساني، كما اعتبرت المحكمة الجنائية الدولية على إثر ما شهدته يوغسلافيا

من جرائم أن القواعد والمبادئ المطبقة على النزاعات العسكرية الدولية سارية المفعول على النزاعات الداخلية المسلحة، وعدّت الانتهاك الفاضح لحقوق الإنسان ضمن جرائم الحرب.[20]

وقد تأكد ذلك بعدما قدم المشاركون في دورة برلين لمعهد القانون الدولي المنعقدة سنة 1999 تعريفا للنزاعات المسلحة التي تشارك فيها وحدات غير الدول والتي تعني النزاعات المسلحة الداخلية التي تنشب بين القوات المسلحة التابعة للحكومة وتلك التابعة لوحدة أو وحدات غير الدول، وكذلك النزاعات الداخلية التي تتدخل فيها قوات حفظ السلام. ويقصد بالوحدات غير الدول « entités non étatiques » أطراف النزاع الداخلي المسلح المواجهة للقوات المسلحة الحكومية[21]. وأوصى المجتمعون في هذه الدورة أطراف هذا النزاع احترام القانون الدولي الإنساني والحقوق الأساسية للإنسان، كما أكدوا على حق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية المتخصصة في تبني الإجراءات المناسبة وفقا للقانون الدولي[22].

لقد أكدت التصريحات التي أطلقها الرسميون الغربيون حول أهداف التدخل الغربي في ليبيا– ابتداء من تاريخ 19 مارس 2011 إلى غاية القضاء على العقيد معمر القدافي في 20 أكتوبر من نفس العام – بأنه كان بدعوى الحفاظ على أمن سكان ليبيا، ومن أجل إنقاذ الشعب الليبي وتقديم المساعدات المرجوة من أجل تحقيق كرامته[23]. كما سارعت دول التحالف الغربي إلى استصدار قرارين من مجلس الأمن مهدا الطريق أمام تدخل حلف الناتو في ليبيا. فصدر القرار الأول بتاريخ 26 فيفري 2011 تحت رقم 1970، مطالبا بوقف العنف فورا والدعوة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان، والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وحظر توريد جميع أنواع الأسلحة إلى طرفي النزاع في الجماهيرية العربية الليبية، مع دعوة جميع الأعضاء إلى تيسير ودعم عودة الوكالات الإنسانية إليها[24].

أما القرار الثاني فقد صدر بعد أقل من شهر تحت رقم 1973 وبالضبط بتاريخ 17 مارس 2011، أعلن فيه عن عدم احترام السلطات الليبية للقرار الأول، وأدان الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة، وذكّر بالهجمات الواسعة النطاق التي تُشن على السكان المدنيين والتي اعتبرت جرائم ضد الإنسانية، مما يعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وعليه صمم مجلس الأمن على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان، وذلك

بالسماح للدول بالتصرف بصفة منفردة، أو في إطار منظمات دولية أو إقليمية أو تحالفات، واتخاذ كل التدابير اللازمة بما فيها القوة المسلحة[25].

وهكذا، توفر للتحالف الغربي الغطاء الشرعي لتدخله على حد تعبير الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما قائلا: " **اليوم نحن جزء من تحالف عريض، نحن نستجيب لمطالب شعب يتعرض للخطر**"[26]. إلا أن الواقع يثبت بأن تدخل حلف الناتو زاد الوضع سواء أكثر مما كان عليه، إذ أطال الحرب ورفع عدد القتلى أو الضحايا مع حدوث انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان*، وهو ما تؤكده الأرقام التي احتواها تقرير Human Rights Watch عن الوضع في ليبيا قبل التدخل الدولي، فمن بين 943 جريحا من مدينة مصراتة – التي كانت تقصفها قوات القدافي – بلغ عدد النساء والأطفال فقط 30 جريحا، وبلغ عدد قتلى المدينة التي يبلغ عدد سكانها 400 ألف نسمة حوالي 257 قتيلا[27]، مما يوحي بأن القدافي لم يكن يستعمل العنف بطريقة قوات الناتو التي هاجمت القوات النظامية من دون تمييز، ودعمت الثوار بكل أنواع السلاح والجنود على الأرض رغم رفضهم عرض النظام وقف إطلاق النار والتفاوض[28].

فلم يميز القصف الغربي بين الأهداف العسكرية والمدنية، بل دمر كل الأسس القاعدية لحياة المدنيين بزعم إنقاذهم[29]. وهي التجاوزات التي ارتكبها الغرب كلما تدخل في الدول التي تشهد نزاعات داخلية، كما هو الحال في العراق أثناء حرب الخليج الثانية الذي شهد تفجير مخبأ مدني بقنابل اليورانيوم، لتبرر ذلك المتحدثة باسم البيت الأبيض مارلين فيتز« Marlin Fitz » بما يلي: "**إننا لا نعرف لماذا كان المدنيون في ذلك الموقع** "[30].

يتضح مما سبق أن الأمر كان مدبرا قبل بدايته، فسارعت فرنسا إلى اغتنام الفرصة قبل فوات الأوان، وهو ما يبينه استعجالها ببعث طائراتها العسكرية قبل اجتماع أصدقاء ليبيا لاتخاذ القرار، والاكتفاء باستشارة القوى الغربية الكبرى حتى لا يثير الشك في أنفسهم ويدخلوا في صراع معها. وما فكرة تدخل الناتو لوقف النزاع الداخلي[31] إلا غطاء قانوني لأهداف خفية، أهمها دعم القوات التي قام بتجميعها المجلس الوطني الانتقالي في جهوده لإلحاق الهزيمة بالعناصر الموالية للنظام، فكان من المفترض وقف القصف الجوي بعد إبعاد خطر ارتكاب القدافي لمجازر إنسانية، غير أن القصف استمر بالموازاة مع تسليح حركة التمرد وإرسال عسكريين كمستشارين بهدف تفكيك الجهاز العسكري وتغيير النظام[32].

المحور الثاني: انعكاسات المحلية والإقليمية للتدخل العسكري في ليبيا:

1- الأوضاع الداخلية في ليبيا: على الرغم من رغبة المجتمعات العربية في بناء أنظمة ديمقراطية على أنقاض الديكتاتوريات المنهارة إلا أن تجسيدها على أرض الواقع ليس من السهل. ففي ليبيا صارت عملية بناء نظام سياسي جديد على أساس المواطنة محوره الشعب شبه مستحيلة، وذلك بسبب التجهيل السياسي والقيم القبلية والعصبية التي تربى عليها الشعب الليبي، ونظرته إلى الدولة التي ترسّخت لديه من أنها أداة لنظام أمني مخابراتي يعمل جله لأجل شخص الحاكم وسطوته وقهر إرادة الشعب. إضافة إلى التنشئة الاجتماعية التي نشأ عليها، إذ حرص النظام على حذف كل القيم الإنسانية وبث روح التعصب وزرع بذور الفتنة والشك بين أفراد المجتمع [33].

وعلى عكس مقاربة ما بعد الصراع التي كان يعتمدها حلف الناتو بعد نهاية التدخل العسكري في العديد من الحالات عبر نشر قوات تابعة له لحفظ السلام وضمان حسن سير المرحلة الانتقالية، فإن عملية البناء وإعادة الاعمار تُركت لليبيين وحدهم وذلك راجع لعدة أسباب أهمها[34]:

- اعتماد حلف الناتو على القوات الجوية الثقيلة والاكتفاء بأعداد قليلة من القوات البرية، ما قلص إلى حد كبير مدى السيطرة والنفوذ اللذين كان بإمكان حلف الناتو ممارسته بعد مرحلة القذافي.

- الدور المحدود الذي تكفلت به الولايات المتحدة الأمريكية عند تدخل الحلف مما مهد الطريق أمام لعب دور صغير بعد الحرب، في الوقت الذي تكفلت فرنسا وبريطانيا بزخم كبير من التدخل.

- حدوث انشقاق داخل مجلس الأمن حول تفسير منظمة حلف الناتو للتفويض الأممي الممنوح لها، إذ ترى كل من روسيا والصين وجنوب إفريقيا بأن الحلف تجاوز الصلاحيات الممنوحة له المتمثلة في تدخلات محدودة قصد حماية المدنيين، وليس قلب النظام القائم.

- غياب الرغبة عند الدول الغربية في نشر قواتها في الخارج بعد تجربتي أفغانستان والعراق، إضافة إلى الضائقة المالية التي تعاني منها هذه الدول منذ 2008.

- اعتراض المجلس الوطني الانتقالي على مسألة وجود قوات أجنبية على أراضيها، بسبب تخوف المتمردين من ضياع شرعيتهم.

إن التحدي الصعب الذي تواجهه ليبيا بعد انهيار نظام معمر القدافي هو غياب مؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية مع ضعف الأجهزة الأمنية، مقابل انتشار كثيف للسلاح ووجود الآلاف من المسلحين – الذين ساهموا في التصدي للنظام السابق – في الميدان خارج سلطة المجلس الوطني الانتقالي والحكومات المنبثقة عنه، رافضين تسليم أسلحتهم إلى حين تلبية مطالبهم المختلفة على رأسها حقهم في المشاركة في قيادة البلاد باعتبارهم من صنعوا الثورة. وبسبب الانفلات الأمني الذي تعاني منه هذه الدولة أضحت تلك الميليشيات مصدر تهديد للبلاد والعباد، إذ تفاقمت على إثرها التجاوزات لحقوق الإنسان والتعدي على القانون بسبب اعتقال الآلاف من المحسوبين على النظام السابق خارج سلطة القانون، وممارسة عمليات التعذيب والقتل، مما يهدد بالدخول في حرب أهلية بين الجماعات القبلية وبين الميليشيات التي تصفي حسابات من الماضي القريب أو تتصارع على السلطة والنفوذ.[35]

لم يتوقف الاختلاف والتصدع في ليبيا عند تمرد الميليشيات عن المؤتمر الوطني العام فقط، بل انتقل إلى داخل المؤتمر ليمس التكتلات العاملة في رحابه التي قُسمت إلى قسمين، حيث يقف في الطرف الأول التيار الثوري الذي يتشكل من النواب الذين ينتمون إلى المناطق التي تعتبر معقل الثوار، وكذا أغلبية الإخوان المسلمين والسلفيين، وأعضاء المعارضة الذين كانوا في المنفى. ويطالب هذا الفريق بإتباع نهج لا يعرف الهوادة في التعامل مع النخب التي كانت على وئام مع نظام القدافي. ومن جهة أخري يقف نواب المناطق التي لم تشارك في الثورة كإقليم فزان وسرت وبني الوليد وترهونة.[36]

وهكذا، أصبحت ليبيا تعيش بعد مقتل معمر القدافي حالة حرب الكل ضد الكل على حد تعبير توماس هوبز لغياب حكومة مدنية تفرض القانون على الجميع[37]، حيث يسيطر الخوف على الشعب، وتسود بينهم حالة عدم الثقة، لغياب قوة نظامية تسيطر على كامل الإقليم، قادرة على فرض النظام في الداخل وحماية الحدود من تسلل الجماعات الإجرامية من الخارج. فإلى جانب اقتسام ثلاث حكومات للساحة السياسية[38] – حكومة الوفاق الوطني، وحكومة الإنقاذ، وحكومة طبرق– ، وبرلمانين واحد في طبرق وآخر في طرابلس، فإنه هناك عدة كتائب وميلشيات تتقاتل في الميدان، يمكن تقسيمها إلى فريقين:

– الجيش الوطني الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر، ويتشكل من عسكريين سابقين من بقايا جيش القدافي، بالإضافة إلى بعض الميليشيات التي انضمت إليه فيما بعد

كالزنتان والصواعق والقعقاع التي أعلنت موالاتها للحكومة المعترف بها دوليا، والذي يؤيده برلمان طبرق وحكومة الوفاق الوطني. وقد حاول تطهير ليبيا من التيارات الإسلامية في حملة الكرامة في ماي 2014.[39]

– الجماعات الإسلامية المسلحة: والتي تنقسم بدورها إلى تيارين:

– الكتائب الإسلامية المعتدلة: تؤيد المؤتمر الوطني العام وتتبنى توجه إسلامي معتدل، حيث تعترف بالدولة ومؤسساتها، وتحترم العملية الديمقراطية وتنبذ الإرهاب، ومن أهم كتائبها: كتيبة شهداء 17 فبراير، كتيبة الشهيد راف الله السحاتي وقوات فجر ليبيا.[40]

– الكتائب الإسلامية المتطرفة: تطالب بتشكيل دولة إسلامية تحتكم إلى الشريعة، لا تعترف لا بالعملية الديمقراطية ولا بالدولة ومؤسساتها، ومن أهم كتائبها: أنصار الشريعة، دواعش النوفلية، وكتيبة شهداء أبو سليم، ومجلس شورى شباب درنة، وكتيبة البتار.[41]

ورغم اختلاف التيارين في العقيدة والفكر والسياسة، إلا أنه يربطهما خصم مشترك يتمثل في الجيش الوطني الليبي، لذا تحالفا في العديد من المرات لمواجهة قوات خليفة حفتر. وكما هو مبين في الخريطتين أدناه فإن الجماعات الإسلامية سجلت تراجعا ملحوظا في الميدان منذ مطلع عام 2017 لصالح الجيش الوطني الليبي، الذي أحرز انتصارات وتقدم في الميدان مقارنة بسنة 2016، بسبب العتاد العسكري، والمؤهلات البشرية، إلى جانب الدعم الخارجي خاصة من طرف القوى الغربية ومصر والإمارات العربية المتحدة.

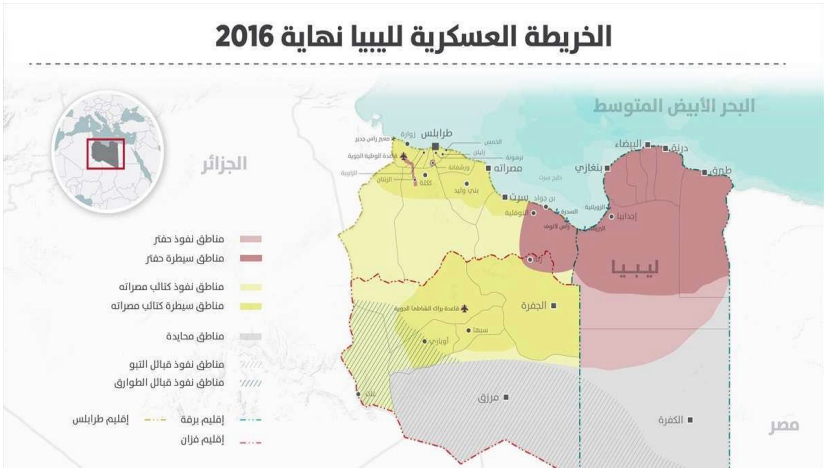

المصدر: https://www.eremnews.com

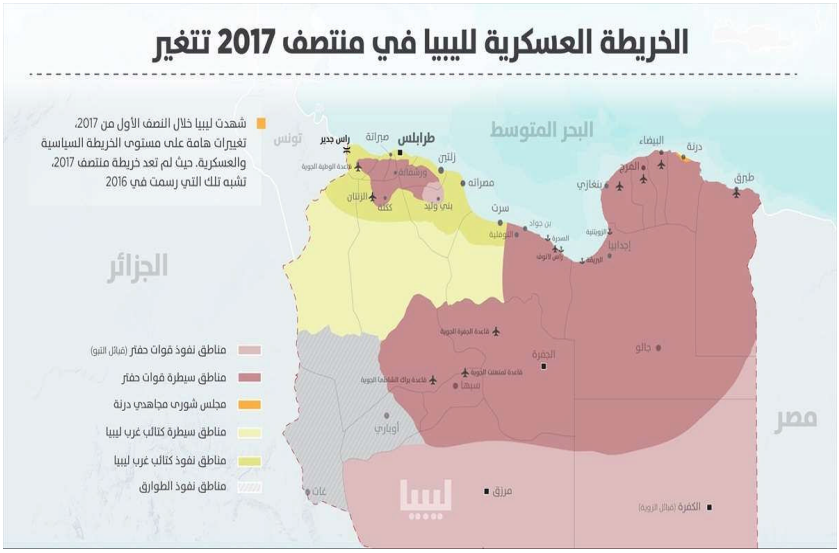

المصدر : https://www.eremnews.com

2-الآثار الإقليمية للنزاع الليبي: صارت الحدود في عصر الثورة التكنولوجية سهلة الاختراق خاصة في دول العالم الثالث ذات الإمكانيات العسكرية المحدودة، وهو ما يسهل انتقال حالة اللاأمن الداخلي إلى الدول المحيطة. ففي الحالة الليبية انتقلت كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات إلى الدول المجاورة، وقد تنوعت من أسلحة خفيفة إلى صواريخ مضادة للطيران والدبابات، حيث حجزت القوات النيجرية في جوان 2011 حوالي 600 كلغ من المتفجرات « Semtex ». كما تم العثور على علب صواريخ أرض-جو في غابة وقادو بشمال مالي[42]. وهو ما يوحي بالإمكانيات الجديدة الموضوعة تحت تصرف الجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة، الأمر الذي دفع بالجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر إلى إنشاء خلية لمتابعة ملف تسرب الأسلحة الليبية نحو دول الساحل، وتبادل المعلومات حول الكمية الواردة إلى كل دولة.

كما تعاني الجزائر ومالي، بالإضافة إلى تهديد تسرب الأسلحة، من تهديد عودة المقاتلين التوارق المنضوين تحت لواء معمر القدافي، وبالتالي إحياء أزمة التوارق في الساحل الإفريقي، حيث استفادت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد على سبيل المثال من حوالي ألفي مقاتل مزودين بأسلحة عصرية[43]، مما زاد من تعقيد الوضع في المنطقة كإحدى أبعاد الأمن الوطني الجزائري.

أ- **الخيارات المطروحة أمام الجزائر للتصدي لتأثيرات النزاع الليبي:** تتوفر الجزائر على مجموعة من الخيارات الهجومية والدفاعية لكل منها ايجابياتها وسلبياتها، والتي تتمثل في:[44]

- **المشاركة في تدخل عسكري في إطار ائتلاف أو تحالف:** تملك الجزائر من الخبرة والإمكانات ما يجعلها قادرة على المشاركة في تدخل عسكري واقتسام تكاليفه، وهو ما يحقق لها جملة من المزايا كفرض نفسها كقوة إقليمية تُحترم مصالحها، والتأثير في مسار عملية البناء اللاحقة للتدخل، وعدم فسح المجال بمصراعيه للقوى العربية والغربية لتمرير سياساتها في المنطقة على حسابها. غير أن عملية التدخل تحذوها مخاطر كبيرة حيث لا تتوفر على أدنى شروط النجاح لغياب حكومة وطنية مشروعة معترف بها، إضافة إلى التكاليف المادية والبشرية الباهظة لاتساع رقعة ليبيا مما يتطلب الوقت لانجاز المهمة، وإمكانية ارتكاب أعمال انتقامية داخل الجزائر أو منح الفرصة للخلايا النائمة باغتنام فرصة تواجد جزء من القوات الجزائرية خارج الإقليم للنهوض والعودة إلى النشاط الإرهابي. ومع هذا يبقى هذا الخيار مستحيلا في ظل مبدأ عدم مقاتلة القوات الجزائرية خارج الحدود الوطنية الذي يحكم العقيدة العسكرية الجزائرية.

- **دعم إحدى الفصائل:** يوفر هذا الخيار عدم التورط مباشرة في الميدان والاكتفاء بدعم إحدى الفصائل التي تخدم توجهات الدولة ومصالحها، وهو ما تقوم به حاليا مصر بدعم قوات خليفة حفتر. لكن نتائج هذا الخيار ليست مضمونة، فمن جهة هناك صعوبة لمراقبة الفصيلة والتحكم فيها، ومن جهة أخرى هناك قوى تتبنى نفس الخيار بدعم فصال أخرى مما يعيد المعادلة إلى حالتها الأولى. وهو خيار مرفوض كذلك بالنظر إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي تتمسك به السياسة الخارجية الجزائرية.

- **انتهاج مقاربة دفاعية:** وهو ما تعتمده الجزائر حاليا، وتعتمد على تأمين حدودها مع ليبيا ومالي بالدرجة الأولى، والتعاون مع دول الجوار في مجال تبادل المعلومات، ومحاولة التوفيق بين مختلف الفصائل المتناحرة بلعب دور الوسيط. وتسمح هذه المقاربة للجزائر على الأجلين القريب والمتوسط بالوقوف بعيدا عن النزاع وأثاره السلبية. لكن الإشكال في النزاع الليبي هو صعوبة تقريب وجهات النظر بين مختلف الفصال وهو ما يطيل من أمده، ويهدد أمن الجزائر على المدى المتوسط، بفعل تحول المناطق المحاذية لها إلى أسواق لمختلف أنواع الأسلحة ما يسهل من مأمورية تسليح الجماعات الإرهابية المختلفة.

– **المقاربة الدفاعية الهجومية:** وتتمثل في تدعيم الفصائل القوية في ليبيا والقادرة على مواجهة الجماعات الإرهابية وإحلال النظام والأمن في الداخل، مع مراقبتها عن قرب، والاستمرار في تأمين الحدود وتدعيم التعاون الأمني مع دول الجوار، والاستباق إلى قمع الجماعات الإرهابية القابعة وراء الحدود الجزائرية والتي تتحين الفرصة لارتكاب أعمال إجرامية داخل الإقليم الوطني. وهو خيار مستبعد نظرا للمبادئ السابقة الذكر.

ب– جهود الجزائر لحل النزاع الليبي: تبنت الجزائر منذ نيلها للاستقلال سنة 1962 جملة من المبادئ لم تحد عنها، منها حق الشعوب المستعمرَة في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحل السلمي للنزاعات الدولية، وحسن الجوار، وشجب الاستعمار والإمبريالية.[45] وهي مبادئ نصت عليها كل المواثيق الرسمية للجزائر، بداية من برنامج طرابلس (جوان 1962) إلى غاية الدستور الحالي المعدل في مارس 2016، وهو ما جاء في المادة 29 من هذا الأخير:

– "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية. [46]

كما نصت المادة 30 منه على كون " الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

وتضيف المادة 31: "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ الأمم المتحدة وأهدافه".

فالجزائر ترفض رفضا قاطعا أي تدخل عسكري أجنبي مهما كان المبرر، لذا أعلنت رفضها الانضمام إلى القوة العربية المشتركة التي دعت الجامعة العربية إلى تشكيلها والتي لم تر النور بعد. كما رفضت المشاركة في التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي تقوده العربية السعودية. وكذلك هو الشأن بالنسبة لعاصفة الحزم التي شاركت فيه بعض الدول العربية تحت قيادة العربية السعودية في حربها على الحوثيين في اليمن.[47] فبدلا من الانخراط في التدخلات العسكرية خارج ٱلإقليم الوطني تفضل الجزائر تطوير علاقات سياسية وأمنية ثنائية ومتعددة الأطراف مع جيرانها من جهة، واعتماد الوساطة الدبلوماسية

لحل النزاعات في الخارج دولية كانت أو داخلية مثلما هو الحال في مالي وليبيا من جهة ثانية.

لقد فضلت الجزائر اعتماد الطرق السياسية والدبلوماسية للتوصل إلى حل شامل للنزاع الليبي، وبناء مؤسسات الدولة القادرة على مكافحة الإرهاب، وهذا ببذل جهود لجمع كل الأطراف المتناطحة فيما بينها – باستثناء الجماعات الإرهابية – إلى طاولة المفاوضات قصد التوصل إلى مصالحة وطنية. كما دعمت جهود الأمم المتحدة التي قادها المبعوث الأممي إلى ليبيا السيد « Bernardino León » في تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية. فحاولت التوسط بين مختلف الأحزاب السياسية الليبية سواء في ليبيا (لقاء غدامس في جويلية 2014) أو باستقبال الوفود الليبية بالجزائر. ومن بين النقاط التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها دعوة هذه الوفود إلى مقاطعة غرفة النواب المنتخبة في جويلية 2014 بطبرق، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية للاستمرار في مسار المرحلة الانتقالية.[48]

هذا فيما يخص السياسة الخارجية الجزائرية نحو النزاع الليبي، أما فيما يخص الإجراءات المتخذة للحفاظ على الأمن الوطني فقد فرض الواقع الأمني المتدهور في الفضاء الجيوسياسي للجزائر – كما توضحه الخارطة أدناه – التحرك في الوقت الراهن والمدى المنظور وفقا لمقاربة أمنية، يعبر عنها المنحى التصاعدي لحجم ميزانية وزارة الدفاع من 2,6 مليار دولار سنة 2004 إلى 20 مليار دولار سنة 2014[49]، ورغم سياسة التقشف التي دعت إليها الحكومة منذ سنة 2016 إلا أن الميزانية المخصصة للدفاع حافظت على مستوياتها القصوى حيث بلغت نسبتها 24,35% سنة 2017 من إجمالي ميزانية التسيير بقيمة تعادل 1118,3 مليار دينار جزائري[50].

وينشأ التخوف الجزائري من شساعة الحدود البرية التي تمتد على 6343 كم، تتشكل في الشمال من أراضي جبلية ومنحدرات، ومساحات شاسعة من الصحاري والرمال والجبال الصخرية في الجنوب. وتشكل هذه الأخيرة 80% من إجمالي الحدود البرية، مما يجعل اختراقها أمرا سهلا، لأن مراقبتها والتحكم فيها يتطلب موارد مالية ضخمة، وقدرات بشرية معتبرة، ووسائل تقنية متطورة. خاصة وأنها عبارة عن أراضي قاحلة غير مأهولة تصل المسافة بين مركز سكني وآخر إلى 700 كم.[51]وتبين الخريطة أدناه هذه الحقائق.

الخريطة رقم 2: الأخطار الخارجية تجاه الجزائر.

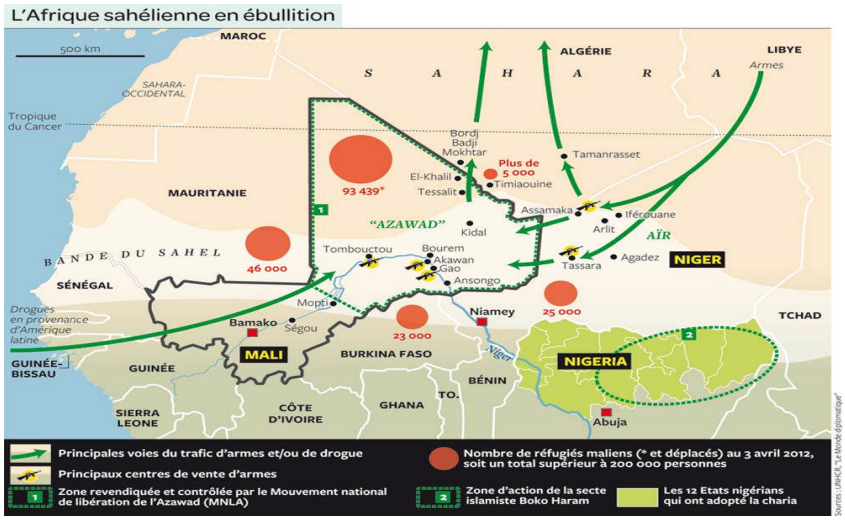

المصدر: *infosahara.com/medias/lafrique-sahelienne-en-ebullitio*

الخاتمة:

رغم تخلص الشعب الليبي من استبداد نظام معمر القدافي إلا أنه سقط في مستنقع أعمق مما كان يتصور، فالوضع الحالي منعه من التنقل بحرية وأمان، وأصبح يعيش نوعا من حالة الطبيعة التي تحدث عنها توماس هوبز حيث ما يهم الفرد فيها هو الحفاظ على بقائه. بعد أن أصبح كل من شارك في الانتفاضة يدّعي لنفسه الشرعية في الوقت الذي انسحبت فيه قوات الناتو التي تدخلت بحجة حماية الشعب من طغيان معمر القدافي، لتتركه غارقا في الفوضى بعد إسقاط النظام الحاكم دون تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية الناجمة عن هذا التدخل، كمساعدته على إعادة بناء مؤسسات الدولة الحديثة القادرة على النهوض بالأمة.

ولم يعد الشعب الليبي هو المتضرر الوحيد من الوضع السائد في البلاد، وإنما أصبحت حتى دول الجوار مهددة في أمنها الوطني وسلامة إقليمها، بالنظر إلى الكم الهائل من الأسلحة المنتشرة عبر كامل التراب الليبي، وظهور جماعات إرهابية في الداخل. وتبقى الجزائر أهم هذه الدول المهددة بالوضع الليبي بالنظر إلى شساعة الحدود التي تربط البلدين.

ورغم خطورة الوضع إلا أن الجزائر متمسكة بمبادئ سياستها الخارجية التي تبنتها منذ الاستقلال، إذ ترفض أي نوع من أنواع التدخل في الشأن الداخلي الليبي، والاكتفاء بدور الوسيط ودعم جهود الأمم المتحدة لتقريب

أطراف النزاع قصد إيجاد حل سياسي، مع تشديد الرقابة على الحدود الجنوبية والشرقية، وتبني مقاربة تعاونية مع دول الساحل الإفريقي في مجال الاستعلام الأمني.

الهوامش:

[1]–Vincent Nouzille, **Dans le secret des présidents**, Fayard, Paris, 2010, p.91.

[2]– **Ibid**, p.92.

[3]– نضال حمادة، **الوجه الآخر للثورات العربية**، ط.1، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص.19.

[4]– **نفس المرجع**، ص.24.

[5]– **نفس المرجع**، ص.25.

[6]– يوسف محمد الصواني، " الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل"، **المستقبل العربي**، العدد 431، يناير 2015، ص ص.7–21، (ص ص.9–10).

[7]– الطيب بيتي، **ربيع المغفلين النهاية الممنهجة للعرب في (جيو–ستراتيجية) حكومة العالم الجديدة**، ط.1، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2014، ص.360.

[8]– جيمس بيتراس، **الثورة العربية أمريكية الصنع**، ترجمة فاطمة نصر، ط.1، مكتب سطور للنشر، القاهرة، 2012، ص.72.

[9]– نصر الدين قاسم، " الافريكوم وحدود أمريكا الجديدة "، جريدة القبس، الكويت، العدد 12454، 2008/02/02، **www.alqabas.com.kw**، 2015.11.15، 20:07.

[10]– جيمس بتراس، **مرجع سابق**، ص.86.

[11]– الطيب بيتي، **مرجع سابق، 2014**، ص.359.

[12]– الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، ص.5، **www.un.org/ar/.../charter/pdf/un_charter_arabic.pdf**، 2015.12.12، 08:20.

[13] – Marie Boka, La Cour Pénale Internationale entre droit et relations internationales, les faiblesses de la cour à l'épreuve de la politique des Etats, thèse de doctorat, université Paris Est, France, 2013, p.53.

[14] – Idem.

[15]– بواراس عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، 2009، ص ص.19–20.

[16]– خالد حساني، " بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني "، **المستقبل العربي**، العدد 425، جويلية 2014، ص ص.41–63، (ص.43).

[17]– **نفس مرجع**، ص.45.

[18]– **نفس المرجع**، ص.49.

[19]– الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، **مرجع سابق**، ص.18.

[20] – Milan Sahovice (Rapporteur), « L'application du droit international humanitaire et des droits fondamentaux de l'homme dans les conflits armés auxquels prennent

part des entités non étatiques », I.D.I, session de Berlin 1999, **www.justitiaetpace.org/idif/resolutionsF/1999_ber_03_fr.DPF**, 04.12.2015.

[21]– **Idem.**

[22] – **Idem.**

[23]– الطيب بيتي، **مرجع سابق**، ص.362.

[24]– الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1970 (2011)، **www.diplomatie.gouv.fr/.../Resolution_1970_cle0cp1**، 2015.12.14، 22:00.

[25]– الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1973 (2011)، **www.diplomatie.gouv.fr/.../Resolution_1973_cle054**، 2015.12.14، 22:18.

[26]– يوسف محمد الصواني، **مرجع سابق**، ص.16.

[*]– دخل الغرب في وقت كان فيه النظام قد استعاد فعليا السيطرة على معظم البلاد وكان الثوار في الشرق قد انسحبوا نحو الحدود المصرية، وكان عدد الضحايا وقتها في حدود ألف قتيل ليصل في نهاية المطاف إلى سبعة ألاف قتيل.

[27]– **نفس المرجع**، ص ص.17–18.

[28]– جيرمي سولت، **تفتيت الشرق الأوسط**، ترجمة نبيل صبحي الطويل، ط.1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ص ص.419–420.

[29]– جيمس بتراس، **مرجع سابق**، ص.69.

[30]– وليام بلوم، **الدولة المارقة دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم**، ترجمة كمال السيد، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2002، ص.37.

[31]– Sayda Ben Habylès et autres, **Libye : un avenir incertain**, compte rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens, CIRET–AVT, Paris, mai 2011, pp.1–44, (p.29).

[32]– برونو بومبيه، " استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد 93، العدد 884، سبتمبر 2011، ص ص.1–21، (ص ص.6–7).

[33]– آمنة محمد علي، " تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا "، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 1،العدد 17، 2013، ص ص.238–263،(ص.242).

[34]– كريستفر شيفيس، جيفري مارتيني، **ليبيا بعد القدافي عِبَر وداعيات للمستقبل**، مؤسسة راند، واشنطن، 2014، ص ص.4–6.

[35]– آمنة محمد علي، **مرجع سابق**، ص.248.

[36]– فولفرام لاخر، " تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة"، ترجمة عدنان عباس علي، ط.1، **سلسة دراسات عالمية**، العدد 120 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص.22.

[37]– توماس هوبز، **اللفياتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلة الدولة**، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط.1، 2011، ص ص.175-176.

[38]– "ليبيا.. ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية"، **www.aljazeera.net**، 2017.11.08، 19:40.

[39]– " من هي الميليشيات المنتشرة في ليبيا"، **www.mc-doualiya.com**، 2018.02.10، 20:00.

[40]– بدون اسم الكاتب، " الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، منظمة فريدريش إيبرت، **www.fes.org.ma**، 2017.11.08، 17:00.

[41]– **المرجع نفسه.**

[42]– Jacques Hogard : « Répercussions sécuritaires de la guerre en Libye sur la zone Maghreb-Sahel », **www.epee.fr**, 10.11.2015.

[43]– **Ibidem.**

[44]– Yahia Zoubir et Djallil Lounnas, « L'Algérie face à la crise libyenne : Quels dangers et quelles options pour la sécurité nationale ? », **www.algeria-watch.org/fr/article/pol/libye/quelles_options.http**, 09.11.2017, 14 :00.

[45] – Arslan Chikhaoui, « les Paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie », dans **Friedrich Ebert Stiftung**, 2015, p.3, festunis.org/…/Les%20paradigmes_de_la_politique_Etrangere_de_lAlgerie_2015, 07.10.2017, 11 :40.

[46]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، www.jordp.dz/HAR/consti.htm، 2017.10.02، 10:02.

[47]– حمزة عتبي، " لماذا خرجت الجزائر من قائمة التحالف الإسلامي ضد الإرهاب"، **http://aljazeera.net**، 2010.10.05، 15:20.

[48] – International Crisis Group, « l'Algérie et ses voisins », **Rapport Moyen-Orient, Afrique du Nord**, N°164, octobre 2015, pp 1-30, (p.15).

[49]– قوي بوحنية، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والاتكفاء الأمني الداخلي"، **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2014، ص.5.

[50]– بدون كاتب، " وزارة الدفاع الوطني تستحوذ على 25% من ميزانية تسيير الدولة"، **www.eco-algeria.com**، 2017.10.14، 23:25.

[51]– Hocine Ladbelaoui, « La gestion des frontières en Algérie », Projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des immigrés, à la migration et à la circulation des personnes, Institut universitaire européen, Florence, février 2008, p.2.